دور الاقتصاد المالي الافتراضي في خلق الأزمات الاقتصادية تقدير اقتصادي إسلامي

هايل عبد المولى طشطوش
كلية الشريعة /جامعة اليرموك /الأردن

الملخص

يعتبر القطاع المالي بمثابة القلب للاقتصاد لأنه يعمل كالمضخة التي تضخ ترياق الحياة له ويعتمد حسن سير الاقتصاد عليها ولاشك أن أي خلل في انتظام عمل هذا القطاع او خروجه عن القواعد المرعية الضابطة لإيقاع عملة حينها سوف يبدأ ببناء هرم مقلوب رأسه للأسفل ويراكم فوقه حمل ثقيل من العمليات المالية التي سوف يأتي وقت لا يعود بإمكان النظام المالي حملها مما يؤدي إلى الانهيار في الاقتصاد، وهذا كان جزءا هاما من أسباب الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي في عام 2008 وأدت إلى انهيارات وافلاسات جرت الاقتصاد العالمي إلى الركود والكساد ومازالت مستمرة إلى يومنا الحالي وتشير التقارير المالية الدولية أن الاقتصاد العالمي لن يكون بخير مع حلول العام 2012.

إن الممارسات الخاطئة التي تمت في الاقتصاد المالي أدت إلى وجود اقتصاد افتراضي غير موجود فعليا على ارض الواقع إنما هو على شاشات أجهزة الكمبيوتر فقط وتضخم حجمه لدرجة كبيرة حتى فاق الاقتصاد الحقيقي مئات المرات مما أدى إلى انفصاله عنه على الرغم من انه من المعروف اقتصاديا بان الاقتصاد المالي هو خادم للاقتصاد الحقيقي.

لقد وضع الإسلام ضوابط كثيرة وعديدة تضمن حسن سير التعامل مع النقود والأموال وتضبط حركتها حتى لا تتحول إلى سلعة تخضع لعرض العارضين وطلب الراغبين، فوضع أحكام صرف النقود وأحكام التعامل بها عرضا وادارةً مما نظم الاقتصاد المالي في الإسلام وجعله مبينا على أصول حقيقية وليست أصولا وهمية لا وجود لها، إن غياب الضوابط عن واقع الاقتصاد المالي اليوم أدى إلى نشؤ وحدوث الأزمات الاقتصادية وبالتالي أوقع الاقتصاد العالمي في أتون الأزمات التي يصعب الخروج منها إلا بتضحيات كبيرة أبرزها اتساع نطاق دائرة الفقر والبطالة في أرجاء العام.

مشكلة الدراسة:

إن مشكلة الدراسة تتمحور حول ما أسلفنا من واقع ارتباط الاقتصاد المالي الافتراضي المتضخم بالأزمات الاقتصادية، وبيان التقدير الاقتصادي الإسلامي في هذا الإطار.

أهداف الدراسة:

وانطلاقا من ذلك فان أهداف هذه الدراسة سوف تتمثل في الآتي:

أولا: بيان ما هية الاقتصاد المالي الافتراضي.

ثانيا: توضيح الآليات التي يعمل وفقها الاقتصاد المالي.

ثالثا: بيان اثر الاقتصاد المالي الافتراضي في خلق الأزمة.

رابعا: توضيح الموقف الاقتصادي الإسلامي من آليات عمل الاقتصاد المالي.

المبحث الأول

ماهية ومفهوم الاقتصاد الافتراضي

تمهيد:

يعيش العالم اليوم في ثورة تكنولوجية هائلة لم تشهد لها البشرية مثيلا وخاصة أنها تمتاز بتسارع الوتيرة والتقدم الهائل والسريع حيث دخلت التقنيات الحديثة إلى كل مجالات حياة الإنسان حتى أصبحت جزءا من حياته وعادة من عاداته لا يمكنه الاستغناء عنها وفي حالة تعطلها لثوانٍ معدودة فقط يخسر مليارات الدولارات ويهدر العشرات من الفرص، ولقد كان الاقتصاد باعتباره هو أساس الحياة الإنسانية من أكثر المجالات تأثرا بثورة التكنولوجيا حيث غدت كل مقومات الحياة الاقتصادية من تبادل وإنتاج واستهلاك وتوزيع كلها تتم في إطار تقني رقمي افتراضي، وقبل دخولنا في تفاصيل البحث يجدر بنا أن نقدم تصورا لماهية الاقتصاد الرقمي الافتراضي ومعناه.

تعريف المفهوم:

إن البيئة الاقتصادية الجديدة للقرن الحادي والعشرين أصبحت تعرف بعدة أسماء "الاقتصاد الرقمي"، "الاقتصاد الإلكتروني"، "مجتمع المعلومات"، "مجتمع المعرفة" ؟ مهما كان الاسم الذي سنطلقه على اقتصاد القرن الحادي والعشرين فإن من المهم أن نتذكر أن العوامل التي تحرك هذا الاقتصاد لا تقتصر على الأدوات الرقمية / الإلكترونية أو المعلومات.

الاقتصاد الافتراضي (Virtual Economy) هو مصطلح حادث أوجدته تطورات الحياة الإنسانية وما اعتراها من تطورات وثورات علمية وهو يعني بدقة: "هو كل العمليات الاقتصادية (الإنتاج، التبادل، التوزيع، التحويل ...) والتي تتم عبر شبكة الانترنت باعتبارها وسيلة تبادل وتخزين وحفظ المعلومات الضرورية لإدامة العمل والنشاط الاقتصادي ".ويعرفه بعض الدارسين بأنه: الاقتصاد الذي يتعامل مع مال ليس موجودا على وجه الحقيقة. أنه كرة أرضية جديدة أو فضاء جديد يسمى Cyberspace.

وتعرفه موسوعة (ويكيبيديا) بأنه([1]):هو اقتصاد طارئ يتواجد في عالم مثابر افتراضي و يتم فيه تبادل السلع الافتراضية.

إذن نحن هنا نتحدث عن اقتصاد لا يتعامل سوى بالأرقام التي تظهر على الشاشات وتحركها أزرار الأجهزة وتنقلها عبر العالم بسرعة لا تتجاوز أجزاء من الثانية وتحفظها وتخزنها وتحول من يد

(س) إلى جيب (ص)، وفي هذا "الاقتصاد الافتراضي" تتم عمليات الاتجار بـــ "سلع افتراضية, غيـــر حقيقية"، هي عبارة عن كل صنوف الأوراق المالية، كالنقود الورقية والأسهم والسندات.

انه عالم اقتصادي غير موجود على ارض الواقع هو نتاج تطور الفكر الاقتصادي الرأسمالي الذي يهدف إلى عولمة كل ما يمت إلى الاقتصاد بصلة حتى وجد إلى جانب الاقتصاد الحقيقي اقتصادا آخر هو عالم من الخيال أطلق علية كثير من الباحثين أوصافا كثيرة منها انه الاقتصـــاد غيـــر الحقيقـــي, الاقتصاد الشبحي, الطيفي, الورقي."

هذا "الاقتصاد الافتراضي" لا يعرف من الاتِّجار إلاَّ الاتِّجار بـــ "سلع افتراضـــية, غيـــر حقيقيـــة, ورقية", فيعرف من "الربح" و"الخسارة" ما يؤكِّد أنَّ المتَّجرين لا يفعلون شيئاً سوى اقتســـام, وإعـــادة اقتسام, "الثروة الورقية", التي مهما تضخَّمت لا يمكنها أبداً أن تضيف أقل مقدار إلى الثروة الحقيقيـــة للمجتمع إلاَّ إذا قام "الاقتصاد الحقيقي", بشدِّها إليه, أي بتوظيفها فيه, حيث تلك السلعة (قوَّة العمل) التي باستهلاكها تُنْتِج "القيمة الجديدة".([2])

إن ألكنه الحقيقي لهذا الاقتصاد هو عبارة عن تعاملات تتم عبر الشبكة العنكبوتية من خلال عرض سلع وهمية ليس لها وجود على ارض الواقع وتتم الزيادة عليها الكترونيا حيث يتم بيعها ودفع ثمنهـــا عبر أجهزة الصرف الالكترونية وتحويل الأرقام إلى حساب البائع دون قبض؛ أي دون أن يكون هناك قبض حقيقي أو وجود حقيقي للسلعة أو الخدمة وهذا يعني أن العملية التي تمت لم تضف إلى الاقتصاد الحقيقي أي قيمة.

وكذلك فإن المضاربات الوهمية التي تتم عبر أسواق المال هي شكل آخر مـــن أشـــكال الاقتصـــاد الافتراضي وهذا العمليات تتم من خلال إنشاء شركات وبناء مشروعات وهمية وطرحها في الأسواق المالية وإجراء عمليات المساهمة بها وبيع وشراء الأسهم والتامين والمضاربة.. الخ([3]) من العمليـــات دون أن يكون هناك شيء حقيقي ملموس وان كان فانه اقل من قيمة السلع والخدمات التي يتعامل بهـــا صاحبها بمئات المرات، مما يخلق اقتصادا وهميا حجمه أضخم بعشرات المرات من الاقتصاد الحقيقي مما يجعل الاقتصاد الحقيقي في مهب الريح لأنه يرتكز على فقاعات وهمية وليس على قواعد حقيقية متينة.[4]

خصائص ومحاور الاقتصاد الافتراضي([5]):

الخصائص المميزة لهذا الاقتصاد هي الابتكارات في عمليات "التصنيع" نفسها وهي ابتكارات أصبحت ممكنة بفضل نشوء بيئة جديدة هي بيئة "الاتصال المباشر من خلال الشبكات المتصلة والمفتوحة"، هذه البيئة تخلق عالما جديدا يتمتع بصفة غريبة إلى حد ما: فهو عالم غير مادي ولكنه عالم مرئي ومنظور ومسموع، أنه ما يعرف الآن باسم الواقع الافتراضي Virtual Reality. هذا العام الافتراضي هو عام واقعي مائة بالمائة. بفضل التكنولوجيا المتطورة. ونستطيع الآن ان نتفاعل ونتحاور مع أشخاص غير حقيقيين في الظاهر ومع منتجات تظهر أمام أعيننا. هذه هي العملية الافتراضية.

يتميز الاقتصاد الافتراضي بثلاث خصائص هي :

1. المنتجات الافتراضية.
2. الابتكارات في عمليات " التصنيع " الافتراضية.
3. التقارب وذوبان الحواجز بين المنتجات والأسواق والبنية التحتية.

أن هذا الاقتصاد الافتراضي الجديد له عدد كبير من الجوانب المتنوعة التي نجهل ماهية بعضها، ولكن من الواضح أن هذا الاقتصاد يقوم على ثلاثة محاور رئيسيةهي:

1 –الأدوات الجديدة للتعامل، وهو ما يطلق عليه أحيانا: المعرفة، المعلومات، التقنية الرقمية وما إلى ذلك.

2 –المحور الثاني هو إن البيئة السوقية تتألف من نقاط موزعة من خلال شبكات متصلة ومفتوحة على بعضها البعض بفضل البنية التحتية القائمة على تكنولوجيا الاتصالات.

3 –المحور الثالث هو أن أجهزة الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر هي وسائل التعامل والتخاطب الرئيسية بين الأطراف، حيث تتيح لهم التعامل والتخاطب والتفاعل والتأثير من خلال بيئة الشبكات المفتوحة وكذلك القدرة على خلق المنتجات وتصنيعها.

إن عددا كبيرا من النشاطات السوقية وجوانب تسيير وإدارة الأعمال تتعرض الآن لتحولات كبيرة بتأثير التكنولوجيا.حيث أصبح النشاط الاقتصادي برمته عبارة عن ما يسمى بالتجارة الإلكترونية والتي تعني: في أوسع معانيها: "استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية لإجراء المعاملات التجارية سواء كان ذلك بين أقسام الشركة نفسها، أو بين الشركات، أو بين الشركات والمستهلكين، علما بأن التقنيات المستخدمة في التجارة الإلكترونية تستخدم أيضا لأغراض غير تجارية في الظاهر مثل الترفيه والاتصالات وتقديم البيانات الضريبية وضبط الأمور المالية الشخصية والأبحاث والتعليم. معنى ذلك أنه سيكون من الصعب الفصل بين قضايا التجارة الإلكترونية والاستخدامات غير التجارية لنفس البنية التحتية التكنولوجيا (الانترنت).وخاصة إذا ما علمنا أن العمليات التجارية هي أساس الاقتصاد ندرك حينها أن العالم يعيش اليوم في ظل اقتصاد رقمي افتراضي بعيد عن الواقعية . إن هذا الاقتصاد هو نهاية العالم الافتراضي المبني على الشبكة العنكبوتية وهو واقع حال وليس خيار لدى الدول المتقدمة منذ نهايات القرن الماضي وأن عدم السعي إليه أو تجاهله من قبل أي شخص هو توقف عندما يسير الناس فلهذا نادرا ما تجد شركة لا تدعم اقتصادها باقتصاد رقمي وهذا الكلام لا يخص منطقة ما أو دولة معينة أو شخص معين بل للجميع فالتجربة العالمية هي أكبر برهان فهناك ملايين المتسوقين وملايين المتاجر وملايين الدولارات تنتقل من حساب إلى حساب بعدد الساعات ولأنها لا ترى بالعين المجردة فأن الكثير من الناس أو التجار لا يهتمون بها الاهتمام الكافي ولا يضعوها مع أدوات البيع الخاصة بهم أما الزبائن الذين يقودهم ذكائهم الى التجول في الأسواق في أي وقت وشراء أفضل سلعة وبأنسب سعر فهم المستفيد الأول لذا تجد أن أعداد الزبائن في تزايد مستمر وكمؤشر على تزايد الاهتمام باستخدام الانترنت كبديل للتسوق التقليدي أكد أكثر من 70% من المشاركين في أستبيان

أجرته (American Express Publishing) أنهم يفضلون التسوق عبر الانترنت كذلك توجه كثير من الجهات الحكومية والخاصة الى الاعتماد الكلي او الجزئي في تعاملاتها التجارية على الانترنت فمثلا هيئة صحة دبي تتجه نحو الاعتماد الكلي على الأنترنت في مشترياتها ومشترياتها بملايين الدولارات وأن حوالي 50% السعوديين قد اشتروا عبر الإنترنت عام 2007.([6])

مساهمة شبكة الانترنت في خلق الاقتصاد الافتراضي.

مع ظهور وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة غدت الإنترنت هي ثاني أكبر حلبة للمجازفة والعمل التجاري. إن ما توفره الشبكة الإلكترونية من تطبيقات وتدفق حي للمعلومات ومتابعة يومية للمصروفات هي مجرد أمثلة قليلة على الإمكانيات الهائلة التي تستطيع هذه الشبكة تقديمها للشركات التي تتطلع إلى الدخول إلى نظام السوق العالمي بكلفة محتملة وفعالة وقادرة على التنافس.

أن تكنولوجيا المعلومات هي أكثر من وسيلة لمعالجة المعلومات وتبادلها. فهي أكثر من ثورة الحرف أو ثورة المطبعة. أنها إدارة للإنتاج ولصنع الثورة كأي من أدوات الإنتاج التي اخترعها البشر سابقا. وتكنولوجيا المعلومات هي عبارة عن أداة ذكية للإنتاج تأخذ جزءا من خصائص الإنتاج البشري. وهي أيضا الأداة الجديدة للمعرفة بمعناها الواسع أو مجتمع المعلومات. ومن خواص هذه التقنية أنها تتفاعل مع العقل البشري أي أنها تؤدي إلى نمو الذكاء البشري وتنمو أيضا بنموه. ولاشك أن هذه الثورة العلمية الهائلة ساهمت في تغيير شكل العمليات الاقتصادية وإجراء تحولات كبيرة في النشاطات الاقتصادية التي تتم يوميا حيث أنها اقتحمت الآن عالم اقتصاد الإنترنت المزدهر لدرجة التعقيد التي تنطوي عليها الصناعة وذلك من خلال دورة كاملة من الخدمات بمختلف المراحل بدءا من تذكرة الطائرة حتى العقد القانوني الشائك. وقد كان التبادل التجاري الذي يتم عبر هذه الشبكة هو الأبرز حيث انطلقت مسيرة اقتصاد الانترنيت من خلال مبيعات السلع العالية القيمة على هذه الشبكة. كل ذلك ساهم بخلق ما سمي بـــ (الاقتصاد المؤتمت) ؛ حيث تعد التجارة الالكترونية نشاطا اقتصاديا مهما يمارسه الملايين وتصل مبيعاتها إلى ترليونات الدولارات سنويا وتفوق التجارة التقليدية في بعض الحالات المعينة([7]) .

المبحث الثاني

الاقتصاد المالي وآلياته

علينا أن نميز أولا بين نوعين من الاقتصاد هما:

- الاقتصاد الحقيقي القائم على قطاعات منتجة كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة أو حتـــى الخدمات.
- الاقتصاد الافتراضي (economy virtual) القائم على أسواق الأسهم والسندات والعقود الآجلة للسلع والعملات إضافة إلى سوق القروض والمنتجات البنكية. وهذا التمييز يساعدنا على تحديد نقط الخطر خلال بحثنا في هذا الموضوع.

وأما الاقتصاد المالي هو أحد فروع علم الاقتصاد الذي يعني بدراسة العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المالية مثل السعر ومعدل الفائدة والأسهم، بدلا من تلك المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي؛ ويركز الاقتصاد المالي على دراسة أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي على المتغيرات المالية. ويقوم بدراسة مايلي:

التثمين : أي تقرير السعر العادل للأصول.

التثمين النسبي أي تقدير سعر السوق مقارنة بالأصول المشابهه.

حجم التدفقات النقدية الناتجة (خصم التدفقات النقدية المناسبة).

الخطر المتعلق بالأصول (تحديد سعر الخصم المناسب).

المشتقات مقدار اعتماد التدفقات النقديه على أصول أخرى أول أحداث أخرى .

الأسواق والأدوات المالية:

السلع، الأسهم، السندات

المؤسسات والأنظمة المالية.

أهمية الاقتصاد المالي:

وتبرز أهمية الاقتصاد المالي باعتباره سببا من أسباب من الأسباب الحقيقية التي تسهم في التنمية وليس فقط مجرد الاستجابة للطلبات الخاصة بالاقتصاد الحقيقي, ويرى البعض أن التجربة تبين أن النظام المالي الجيد يمكن أن يمارس على المدى الطويل تأثيرا هاما على النمو الاقتصادي. حيث تظهر التجربة العملية أن الدول ذات الأنظمة المالية المتقدمة تميل لأن تتقدم على نحو أسرع, فالتمويل يعزز موجودات المؤسسات الإنتاجية من خلال إتاحة التمويل الخارجي, وتمويل الابتكار والتوسع, وإتاحة اختيار أشكال تنظيمية أكثر كفاءة. كذلك فإنه من خلال النظام التمويلي الجيد يمكن تخفيض الفجوة بين الأغنياء والفقراء, فثمة شواهد من الأبحاث التجريبية تنتهي إلى نتيجة مؤداها أن التحسينات في العقود التمويلية والأسواق والوساطة المالية توسع من نطاق الفرص الاقتصادية وتخفض من عدم المساواة وتحسن من توزيع الدخول.([8]) كما أن الأبحاث تقترح أيضا أن ثمة منافع غير مباشرة للتمويل من خلال آليات سوق العمل، وأن تطوير التمويل يسرع النمو الاقتصادي ويعزز المنافسة ويزيد الطلب على العمل, ويفيد الأسر في الفئات الدنيا من الدخل([9]).

وما يعنينا في هذا الإطار هو آليات وتحركات الأصول المالية حيث يقوم الاقتصاد المالي في الغالب على التعاملات المالية التي تتم عبر الأسواق المالية وفي الأصل يجب أن تكون هذا التعاملات برمتها مرتبطه بالاقتصاد الحقيقي لان الاقتصاد المالي في الأصل هو خادم للاقتصاد الحقيقي ويجب أن لا يفترقا أبدا، ولكن الذي يتم الآن وفي ظل ثورة المعلومات وسهولة التبادل والتداول هو عولمة الأسواق وربطها كلها بشبكة واحدة تسمح للمتعاملين في كافة أقطار الأرض رؤية تحركات بعضهم البعض البعض بسهولة وعبر الشاشات وقد اسماها البعض ببالون الانترنت حيث أن العالم اليوم يستثمر نحو اثني عشر ترليون دولار في الأسهم والسندات أي بالسلع الافتراضية. إن العمليات المالية التي تتم في الأسواق المالية الرأسمالية هي عبارة عن مضاربات هدفها تحقيق الربح فقط من خلال إعطاء قيم غير

حقيقية للأسهم والسندات وتضخيمها مما يجعل الاقتصاد الوهمي اكبر من الاقتصاد الحقيقي بأضعاف كما حصل في ظل الكساد العالمي الكبير حيث أصبح الاقتصاد الافتراضي اكبر من الاقتصاد الحقيقي بنسبة 120% وكذلك الأمر عام 1987 حيث أصبح الاقتصاد المالي اكبر من الاقتصاد الحقيقي ب 200 % مما أدى إلى الأزمات المالية حيث ارتفعت أسعار الأسهم دون أن يكون هناك إنتاج يوازي قيمة هذا الارتفاع مما أدى إلى الانفصال بين الاقتصادين وبالتالي نشوب الأزمة. ([10]) حيث أن الربح في تجارة الأسهم فهو متأت من الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلع الافتراضية. وهذا أيضا ما حصل في الأزمة المالية العالمية في عام 2008 حيث تضخم الاقتصاد النقدي الورقي مما أدى إلى تدمير الإقتصاد الحقيقي فاظهر الإقتصاد الرأس مالي ميلا للإنهيار على نفسه بدءا بالاقتصاد الافتراضي وبدءا بأكبر اقتصاد في العالم اقتصاد الولايات المتحدة التي جرت في أعقابها اقتصاد العالم المرتبط بها . إذن المال الاقتصادي النقدي هو في الواقع مال عاطل عن العمل المنتج للثروات، فهو نزيف مالي يخرج من الصناعة الحية إلى المصارف ولا يعود إلى المصانع صانعة الثروة الحقيقية. إن دور هذا النوع من الاقتصاد في خلق الأزمات يكمن في الأوهام التي يخلقها في راس صناع القرار مما يدفعهم إلى اتخاذ قرارات وتقديرات خاطئة بشأن عمليات الاستثمار والتنمية وإنشاء مشروعات ضخمة على اعتبار أن مصادر التمويل متوفرة ويفاجأ صانع القرار بان الأرقام الموجودة ما هي إلا أرقام صامتة تتحرك على شاشات الأجهزة دون أن يكون لها وجود فعلي في الخزائن مما يخلق الأزمة ويثير المشكلات الاقتصادية.([11])

وهكذا انفصل الرأس مال النقدي عن الاقتصاد المنتج في جانبه الأعظم واتجه للاقتصاد الافتراضي الذي يتمثل في الإتجار بالأسهم والمضاربة. وبهذا لم يعد العمل والإنتاج هو مصدر الثروة بل أصبح المال الموظف للمضاربة هو مصدر" الثروة " هذه الثروة " افتراضية هي كذلك " بما أنها لا تزيد دولارا واحدا للثروة الحقيقية لاقتصاد الدولة. كيف تخلق الثروة ؟ تبدأ بشراء وتحويل كمية من النقود إلى آلات ومواد أولية وأبنية ووقود الخ... لنتحصل في الآخر على كمية من السلع . قيمة هذه السلعة جزء منها يعادل قيمة القيمة المنقولة والجزء الثاني يعدل القيمة الجديدة: كمية العمل الضرورية اجتماعيا. بحيث جزء من هذه القيمة يوزع على العمل والبقية من القيمة الزائدة يذهب إلى رب العمل الصناعي. هكذا تخلق الثروة وكل ما لا يستثمر بهذه الطريقة لا ينتج مزيدا من الثروة الحقيقية. وهذا هو في الأساس تعريف النشاط الاقتصادي.([12]) وفي هذا "الاقتصاد الافتراضي" يتم الاتجار والتعامل بـ "سلع افتراضية, غير حقيقية", هي كل صنوف الأوراق المالية, كالنقود الورقية والأسهم والسندات.حيث انَّ كل سلعة, لها قيمة, يُعبَّر عنها بـ "سعر"; ولكن ليس كل شيء له سعر يجب أن تكون له قيمة.

ولو تأملنا بنية الاقتصاد الحديث لرأينا أن مصادر الاقتصاد الافتراضي وحجم الثروات المتحصلة يفوق بشكل مذهل ذلك الاقتصاد التقليدي القائم مباشرة على عوائد الثروات الطبيعية فحسب. هذا "الاقتصاد الافتراضي" لا يعرف إلاَّ التعامل بـ "سلع افتراضية, غير حقيقية "مما يخلق ثروة افتراضية

والتي مهما تضخَّمت لا يمكنها أبداً أن تضيف أقل مقدار إلى الثروة الحقيقية للمجتمع إلاَّ إذا قام "الاقتصاد الحقيقي", بشدِّها إليه, أي بتوظيفها فيه, حيث تلك السلعة (قوَّة العمل) التي باستهلاكها تُنْتِج "القيمة الجديدة". حتى يتحوَّل المال الورقي إلى رأسمال, وإلى مولِّد لثروة حقيقية, لا بدَّ له أوَّلاً من أن يتحوَّل إلى بضائع (حقيقية) أي إلى آلات ومواد أولية ووقود وأبنية.([13])

لقد ساهمت العولمة وأدواتها بتنشيط وتفعيل الاقتصاد المالي أكثر مما ينبغي وذلك بهدف تحقيق الربح السهل الميسر ولكن بسبب الانفصال الذي تم بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي نتيجة تضخم الأخير كان سببا رئيسيا لنشؤ وقيام الأزمات حيث تمثلت بالأزمة المالية الحالية التي أطلق عليها كثير من الباحثين بأزمة الاقتصاد الافتراضي.حيث استيقظ العالم صبيحة يوم 14/أيلول 2008 على خبر انهيار أول سلسلة القطاع البنكي الأمريكي- بنك ليمان براذرز رابع أكبر مصرف أمريكي لتتوالى بعدها الانهيارات ويدخل العالم في قلب الأزمة المالية.

اقتصاديوا العالم ومتابعو أخبار المال والأعمال يذكرون جيداً تفاصيل ذلك اليوم وما حدث بعده، فهو علامة فارقة في الأزمة التي يعيشها العالم والتي تعد الأقسى منذ الكساد العظيم. فبعد عشرة أيام على ذلك وتحديداً في الرابع والعشرين من سبتمبر من العام 2008 كان مكتب التحقيقات الاتحادي الأميركي يباشر التحقيق مع شركتي «فاني ماي» و«فريدي ماك» أكبر شركتين للرهن العقاري ليس في الولايات المتحدة وحدها وإنما في العالم.

عشرات البنوك والشركات الأخرى في أمريكا والعالم أعلنت بعدها إفلاسها أو تعثرها مستغيثة من موجة الأزمة العاتية والتي خلفها تسونامي انهيار الإئتمان العقاري في الدولة القارة.

يشير كثير من الباحثين إلى أن عجلة الاقتصاد الافتراضي هي التي قادت نحو هذه الأزمة واكبر دليل على ذلك هو التأثر الكبير الذي أصاب اقتصاديات دول الاقتصاد الافتراضي (أي الدول التي توسع فيها الاقتصاد المالي القائم على أصول غير حقيقية) كما أنها أكثر المتأثرين بها. بالطبع هذا لا يعني أن دول الاقتصاد الحقيقي لم تتأثر مطلقاً – ففي عالم مترابط كعالمنا يبدو صعباً بل مستحيلاً الفصل بين هذين الشكلين من الاقتصاد- إلا أن الدول التي ترجح فيها كفة الاقتصاد الحقيقي تبدو أكبر قدرة على تجاوز تبعات انهيار النظام الاقتصادي "الافتراضي". حيث تشير المعلومات المتعلقة ببنك (ليمان براذرز) بإن إجمالي ديونه وصلت إلى 613 مليار دولار بينما إجمالي أصوله كانت تقدر بنحو 639.

أما «فاني ماي» و«فريدي ماك» فقد كان في حوزتهما لحظة التحقيقات الأولى نحو 5 ترليونات و400 مليار دولار من القروض وهو ما يعادل 45% من مجمل القروض العقارية الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن مظاهر الاقتصاد المالي الافتراضي النمو الهائل للمشتقات المالية [14]فعلى سبيل المثال, فإن القيمة المشتقات المالية التي كانت السبب في تفاقم وانتشار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية, بلغت أكثر من 600 تريليون دولارا أمريكيا في حين كانت قيمة الإنتاج العالمي تقدر ب

60 تريليون دولارا أمريكيا فقط, أي بنسبة 10% من قيمة المشتقات المالية([15]).وأما دور المشتقات المالية باعتبارها احد ابرز ادوات الاقتصاد الافتراضي فانه يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات مالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظرًا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية تنهار قيمة هذه المشتقات ويحدث الذعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية مراكزهم مما يؤدي إلى انخفاض مؤشرات الأسواق انخفاضًا كبيرًا يؤدي بالنهاية إلى شلل هذه الأسواق. ([16])

أدوات الاقتصاد المالي الافتراضي:

1. الإقراض المفرط غير المبني على ثقة ائتمانية وافية هو أحد أبرز أدوات الاقتصاد الافتراضي والمرتبط مباشرة بماكينة العمل البنكية التي تحقق معظم عوائدها منه. أما سبب الإفراط في الإقراض فانه يعود إلى([17]):

أ. السياسة النقدية السهلة: فأسعار الفائدة المنخفضة أشعلت الفقاعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب. التركيم الضخم للاحتياطيات من قبل البنوك المركزية مما أدى إلى أن أصبح الائتمان متاحا ومتيسرا في دول كثيرة مثل:الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وأيرلندا..الخ.

2. الأسهم والسندات في سوق المال هي أداة أخرى من أدوات الاقتصاد الافتراضي وليس أبرز دليل على ذلك إلا السهم نفسه الذي قد يمثل ثروة في لحظة وفي لحظة تداول تالية قد لا يعني شيئاً. خصوصاً عندما يرتبط التداول بغياب الشفافية والقوانين وسيطرة التلاعب.

3. الطفرة (النمو الوهمي السريع) تعتبر أحد أبرز منتجات الاقتصاد الوهمي فالاقتصاد الحقيقي لا يعرف الطفرة لأنها ضد آليات نموه المتدرجة. لننظر كيف أثر لإقراض مثلاً على واقع القيمة العقارية في العالم محدثاً طفرة لا يمكن تصديقها ففي عام 2000 كانت قيمة العقارات في العالم لا تزيد عن 40 تريليون دولار، لكن هذا الرقم وصل في العام 2007 إلى 70 تريليون دولار أي أن حجم ما تملكه البشرية على مدار تاريخها من عقار وصل إلى الضعف تقريبا خلال سبع سنوات. ([18])

المبحث الثالث

تقدير اقتصادي إسلامي

لا شك أن الإسلام قدم رؤية إسلامية غاية في الدقة والإحكام تحول دون اعتداء البشر بعضهم على بعض وتحول دون نشؤ وخلق الأزمات لأنها رؤية تقوم على أساس هام وهو ما قام علية الخالق جل وعلا في استوائه على العرش ألا وهي العدل والعدل فقط. حيث أن هذا الاقتصاد السماوي أباح للبشر كل ما يريحهم ويحقق لهم السعادة ويمكنهم من القيام بوظيفة الاستخلاف بكل راحة واقتدار حيث انه أباح كل المعاملات، ولم يحرم منها إلاّ ما استثني، وبالتالي فهو وسّع من هامش الحلال، ولكنه في الوقت ذاته حرَّم بعض المعاملات التي فيها ربا، أو ضرر، أو غرر، أو تغرير...، وعليه فإنه لا يوجد

في الإسلام "سوق حرة". ([19]) وهذا بخلاف النظام الرأسمالي الذي فتح السوق على مصراعيها، ورفع شعار "السوق الحرة", غاب عنها العدل والاستقرار.([20])

إن الاقتصاد الإسلامي يرتكز على "الاقتصاد الحقيقي وليس الافتراضي الوهمي أي انه يرفض الخداع والتلاعب والمضاربات الوهمية والعقود المستقبلية الوهمية([21]) ،والغش والتدليس حيث قد قدم الاقتصاد الإسلامي نسقا شاملا من ضوابط المعاملات، ومن أهمها([22]):

أ – أن التمويل يكون من خلال الصيغ الإسلامية, ومحل العقود التمويلية سلع وأصول وليس قروضا بفائدة, وعائد التمويل نسبة من الربح وليس فائدة ثابتة محددة سلفا.

ب – النهي عن بيع الدين بالدين حيث يعد الدين نقودا وهي لا تباع إلا نقدا بنقد يدا بيد, فلا تباع مؤجلة.

ت – النهي عن بيع ما لا يملك.

ث – عدم خلق الائتمان.

ج – الامتناع عن التعامل بالسندات محددة العائد والتعامل, بدلا من ذلك, بصكوك الاستثمار.

خ – قصر عملية التوريق على الأصول العينية, وأما الحقوق المالية فيمكن توريقها فقط عند الإنشاء ولا يجوز أن تتداول.

د – منع أساليب المضاربة على فروق الأسعار, ومنع المشتقات والشراء بالهامش.

ذ – وجود هيئات متخصصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات المالية في إطار الحرية المنضبطة.

ر – جعل الاقتصاد أخلاقيا.([23])

ز – إعطاء أهمية للحوكمة وتفعيل دور الدولة في الاقتصاد في الوقاية والعلاج للأزمات المالية.

س – سن التشريعات والقوانين والآليات التي تتعلق بكل من السياستين النقدية والمالية وعدم ترك الأسواق لمن لا يهمهم سوى جني الأرباح دون رفاهية المجتمع.

ش – العمل على تحقيق شفافية الأنظمة والمؤسسات والأسواق المالية.

ص – إيجاد سوق حرة لها ضوابط وليس سوقا فوضوية.

تتمحور الرؤية الإسلامية حول بناء الاقتصاد الافتراضي من خلال إعمال الضوابط التي من شأنها ارتباط التعاملات المالية بالاقتصاد الحقيقي, والتحديد الدقيق العادل للقيم. واتخاذ موقف من التمويل بالدين بحيث لا يتخطى الاستطاعة الفعلية إلا لضرورة وبحيث لا ينفصل التمويل عن الاقتصاد الحقيقي, وأن يقتصر الكسب على العمل الإنساني المرتبط بالاقتصاد الحقيقي الأمر الذي يتطلب, فيما يتطلب, تفعيل مجموعة من الضوابط الإسلامية في المعاملات, على رأسها استبعاد التعامل بالفوائد الربوية وإحلال آليات المشاركة محلها([24]),ومنع كافة صور التعاملات التي تبتعد بالكسب عن مصادره وثيقة الصلة بالاقتصاد الحقيقي, وعن الأسباب العادلة لاستحقاقه. فيمنع الكسب بالمقامرة والرهان, ويمنع بيع الدين بالدين وبيع غير الموجود لدى البائع, وربح مالا يضمن, وتخليص التعاملات من

شوائب الاحتكار والغش والغرر والرشوة والفساد وكل ما من شأنه الإخلال بتحديد القيمة العادلة في التعاملات. وكل هذه الضوابط جماعها تحقيق العدل في التعاملات بقصر الكسب على الأسباب العادلة, التي هي في الوقت ذاته الأسباب المحققة لكفاءة استخدام الموارد بتعظيم المنافع الإجمالية منها. والعدالة في ضوابط التعاملات إذ تستبعد التعامل بالفائدة وما تيسره من تعامل بالمضاربات والمشتقات والمستقبليات, تغلق بذلك بابا كبيرا للطلب المتقلب على النقود وتساعد في ضبط السيولة العامة في الاقتصاد. كما أن إحلال آليات المشاركة محل آليات الفائدة من شأنه توزيع المخاطر بين طرفي التعامل وهذا من شأنه, مع بقاء العوامل الأخرى على حالها, رفع الكفاءة الحدية للاستثمار. وأخيرا, وليس آخرا, فإن إعمال هذه الضوابط يقي من تظالم فرقاء التعامل ويجعل كل كسب في الاقتصاد يقابله إضافة حقيقية لهذا الاقتصاد وهو المعول عليه في التنمية والوفاء بالحاجات, ويحول دون وجود فقاعات في أسعار الأصول الحقيقية ويسد مصدرا هاما من مصادر الأزمات, ويساهم في الحفاظ على قيمة الوحدة النقدية, ويقي من تقلباتها, لتظل مقياسا أمينا وعادلا للقيم, ويسهم في الوقاية من تركز الثروات ([25])".وهناك قرارات مجمعية إسلامية توضح وتبين وتضبط كل هذه التعاملات بما يحقق الغايات ويراعي المصالح والأهداف المبتغاة.([26])

نتائج البحث

1. لقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة في بناء اقتصاد مواز للاقتصاد الحقيقي وهو الاقتصاد المالي. بحيث أصبح الاقتصاد نوعان: اقتصاد حقيقي قائم على التعاملات الحقيقية المبنية على أصول حقيقية واقتصاد افتراضي يقوم على التوقعات والأوهام والمضاربات.
2. لقد ساهمت هذه الثورة العلمية بالسماح بانتفاخ الاقتصاد المالي وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى نشوب الأزمات.
3. تقوم الرؤية الاقتصادية الإسلامية على ضوابط وأسس وأصول ومبادئ تحول دون تضخم الاقتصاد المالي وانفصاله عن الاقتصاد الحقيقي.

---

[1] . للمزيد انظر: موسوعة ويكيبيديا على الموقع: ar.wikipedia.org/wiki

[2] . للمزيد انظر: جواد البشيتي، الاقتصاد الافتراضي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني: ://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=6112

[3] . للمزيد انظر: السبهاني، عبد الجبار، أسواقنا وأسواقهم ، مقالة منشوره على الموقع: http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=5a547649-2363-4a2d-9b5e-a51f26542c05

[4] . للمزيد انظر: السبهاني، عبد الجبار، تداول أسهم أم مضاربة، مقالة منشورة على الموقع: http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=b5f54316-39d1-423b-9647-143548468b84

[5] . للمزيد انظر: طلال ابوغزالة، التجارة الالكترونية، بحث مقدم إلى مركز قطر لدراسات استشراف المستقبل، الدوحة، 2007.

[6] . للمزيد نظر: مقالة بعنوان: اقتصادنا الرقمي، على الموقع: http://www.iraqmarket.org/Special_marketing.html

[7] . انظر: طلال أبو غزالة، مصدر سابق.

[8] . للمزيد انظر: أبو الفتوح, نجاح عبد العليم, (2011). موقع العدل من الأزمة المالية العالمية المعاصرة., **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي**, جامعة الأزهر. 15(44).ص4-6.

[9]. Demirgüç-Kunt. Asli, "*The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector* Policies", All About Finance, World Bank Group Chief Economist Financial & Praivate Sector Development Network, *WED, 2010-03-10 12:27*s

[10] . للمزيد راجع: رافي باترا, " الكساد العظيم 1990 هل بدأ يتحقق", نقله إلى العربية عفيف تلحوق, دار الأمراء للطباعة والنشر, بيروت, لبنان, 1990, من 8-10.

[11] . للمزيد انظر: الجيلاني، محمد، محاضرة بعنوان: الاقتصاد الافتراضي.2009.

[12] . للمزيد انظر: مقالة بعنوان: من وحي الأزمة الاقتصادية من الاقتصاد المنتج إلى الاقتصاد الافتراضي، على الموقع: http://www.alhayzoum.com/crise-economique

[13] . للمزيد انظر: جواد البشيتي، مصدر سابق.

[14] . للمزيد انظر: السبهاني، عبد الجبار، مقالة بعنوان: الهندسة المالية الإسلامية وصناعة التحوط، على الموقع: http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=b4f000b6-659c-4f77-b53c-8eb217f021fa

[15] بلوافي ، أحمد، "الكارثة الاقتصادية العالمية.. رؤية إسلامية" , مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي,جامعة الملك عبد العزيز –جدة, المملكة العربية السعودية. 2009/3/11.

المشتقات المالية: تقوم على ما يسمى بالتوريق أو الخصم: عندما تتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية مثلا، يقوم باستخدام هذه "المحفظة من الرهون العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، حيث أن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات، بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهون العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد ستخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى.

[16]. للمزيد انظر: السعدي, إبراهيم بن حبيب الكروان, قراءة في الأزمة المالية المعاصرة", دار جرير للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, الطبعة الثانية, 2009م, من ص45 إلى ص 266.

[17] . للمزيد انظر: أبو الفتوح، مصدر سابق، ص 5.

[18] . برهان، محمد، أزمة الاقتصاد الافتراضي: على الموقع: http://www.amman-stock.com/showthread.php?8387-

[19] . للمزيد انظر: الفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 222-225.

[20] . للمزيد انظر: السبهاني، عبد الجبار، أسواقنا وأسواقهم، مصدر سابق.

[21] . هناك أبحاث قدمت تصورا لمستقبليات إسلامية مباحة انظر منها: الساعاتي، عبد الرحيم، مستقبليات مقترحه متوافقة مع الشريعة، بحث منشور في: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 15، 2003.

[22] . انظر: أبو الفتوح، نجاح، مصدر سابق، ص 22- 28.

[23] "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي", صحيفة "التجارية", أسبوعية اقتصادية متخصصة, العدد 96، 2009/3/25م,

[24] . للمزيد انظر: أبو الفتوح، نجاح، الاقتصاد الإسلامي، النظام والنظريه، عالم الكتب الحديث، اربد، 2011، ص 312-330.

[25] . انظر: ابو الفتوح، نجاح، مصدر سابق، ص34.

[26] . انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في دولة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ (14-19 نوفمبر) حول بيع الديون وسندات القروض والبدائل الشرعية.

قائمة المراجع

المصادر الأساسية:

- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الحادي عشر بالمنامة في دولة البحرين، من 25-30 رجب 1419هـ (14-19 نوفمبر).

الكتب والأبحاث العربية:

- أبو الفتوح، نجاح، الاقتصاد الإسلامي، النظام والنظري، عالم الكتب الحديث، اربد، 2011.

- ـــــــــــــــــــ موقع العدل من الأزمة المالية العالمية المعاصرة.، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي, 15(44). (2011). جامعة الأزهر.
- الجيلاني، محمد، محاضرة بعنوان: الاقتصاد الافتراضي.2009.
- باترا، رافي, " الكساد العظيم 1990 هل بدأ يتحقق", نقله إلى العربية عفيف تلحوق, دار الأمراء للطباعة والنشر, بيروت, لبنان, 1990.
- الساعاتي، عبد الرحيم، مستقبليات مقترحه متوافقة مع الشريعة، بحث منشور في: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 15، 2003.
- السعدي, إبراهيم بن حبيب الكروان, قراءة في الأزمة المالية المعاصرة", دار جرير للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, الطبعة الثانية, 2009م,
- طلال ابوغزالة، التجارة الالكترونية، بحث مقدم إلى مركز قطر لدراسات استشراف المستقبل، الدوحة، 2007.
- الفنجري، محمد شوقي، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010.

مقالات في الصحف والمجلات:

- أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي", صحيفة "التجارية", أسبوعية اقتصادية متخصصة, العدد 96، 2009/3/25م,
-

مواقع الكترونية:

- برهان، محمد ، أزمة الاقتصاد الافتراضي: على الموقع: -http://www.amman-stock.com/showthread.php?8387
- بلوافي ، أحمد، "الكارثة الاقتصادية العالمية.. رؤية إسلامية" , مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي,جامعة الملك عبد العزيز –جدة, المملكة العربية السعودية. 2009/3/11.
- جواد البشيتي، الاقتصاد الافتراضي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني: ://www.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=6112
- السبهاني، عبد الجبار ، أسواقنا وأسواقهم ، مقالة منشوره على الموقع: http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=5a547649-2363-4a2d-9b5e-a51f26542c05
- ـــــــــــــــ ، تداول أسهم ام مضاربة، مقالة منشورة على الموقع: .http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=b5f54316-39d1-423b-9647-143548468b84
- ـــــــــــــــ، مقالة بعنوان: الهندسة المالية الإسلامية وصناعة التحوط، على الموقع: http://faculty.yu.edu.jo/Sabhany/default.aspx?pg=b4f000b6-659c-4f77-b53c-8eb217f021fa
- موسوعة ويكيبيديا على الموقع: ar.wikipedia.org/wiki
- مقالة بعنوان: اقتصادنا الرقمي، على الموقع: http://www.iraqmarket.org/Special_marketing.html
- مقالة بعنوان: من وحي الأزمة الاقتصادية من الاقتصاد المنتج إلى الاقتصاد الافتراضي، على الموقع: http://www.alhayzoum.com/crise-economique
- مقالة بعنوان: من وحي الأزمة الاقتصادية من الاقتصاد المنتج إلى الاقتصاد الافتراضي، على الموقع: http://www.alhayzoum.com/crise-economique

الكتب الأجنبية :

- Demirgüç-Kunt. Asli, "The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector Policies", All About Finance, World Bank Group Chief Economist Financial & Praivate Sector Development Network, WED, 2010-03-10 12:27s